

Distr.: General
18 August 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 136 من جدول الأعمال المؤقت *

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

التقرير المرحلي السنوي الحادي والعشرون عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم التقرير المرحلي السنوي الحادي والعشرون عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر عملاً بالفقرة 34 من الجزء ثانياً من قرار الجمعية العامة 292/57 ويقدم الأمين العام في هذا التقرير معلومات مستكملة عن حالة المشروع منذ صدور التقرير المرحلي السنوي العشرين (A/77/299). وهو يتناول أيضاً مسائل أثارها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في أحدث تقرير لها عن المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/77/526).

والمنظمة لا تزال طرفاً في قضية تحكيم مع الشركة القائمة على إدارة التشييد في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر. وقد عُقدت جلسة استماع بشأن الأسس الموضوعية للمرحلة الثانية من القضية في تشرين الأول/أكتوبر 2022. ومن المتوقع أن تصدر هيئة التحكيم قراراً بشأن المرحلة الثانية من القضية في الربع الثالث أو الأخير من عام 2023.

ويطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علماً بهذا التقرير.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/78/150

120923 110923 23-16022 (A)



أولاً - معلومات أساسية

- 1 - لقد كان المخطط العام لتجديد مباني المقر (المخطط العام) أكبر وأشمل مشروع تشييد وتجديد تنفذه الأمم المتحدة. وحقق المشروع أهدافه المتمثلة في احترام التصميم التاريخي الأصلي لمجمع المقر والحفاظ عليه، مع تحديث المرافق في الوقت نفسه بما يستوفي المعايير السائدة من حيث تسهيلات الوصول والسلامة والأمن والتجهيزات التكنولوجية.
- 2 - وكما ورد في التقارير المرحلية السابقة، تم إنجاز جميع أعمال التشييد وما يتصل بها من الأنشطة الإدارية اللازمة لإغلاق المشروع، باستثناء ما يتعلق بقضية تحكيم واحدة لم يُبْتَّ فيها بعد.
- 3 - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقارير سنوية عن التقدم المحرز، والجدول الزمني، والتكلفة المتوقعة حتى الإنجاز، والحالة المالية للمخطط العام. وهذا التقرير هو التقرير الحادي والعشرون الذي يُقدَّم إلى الجمعية العامة.

ثانياً - التحكيم

- 4 - المنظمة طرف في الإجراءات المتعلقة بقضيتي تحكيم مع شركة سكانسكا القائمة على إدارة أعمال التشييد في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر. وقد نشأت الإجراءات في كل من قضيتي التحكيم عن دعوى رفعها ضد شركة سكانسكا طرف متعاقد معها من الباطن. واختُتِمت إحدى قضيتي التحكيم والمرحلة الأولى من قضية التحكيم الأخرى في عام 2020، ووردت تفاصيلها في التقرير المرحلي السنوي الثامن عشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/75/302).
- 5 - ونشأت إجراءات قضية التحكيم التي لم يُبْتَّ فيها بعد عن دعوى تحكيم ضد شركة سكانسكا رفعها المتعاقد معها من الباطن لإنجاز الأعمال الكهربائية وادّعى فيها استحقاقه عشرات الملايين من الدولارات لقاء الأشغال التي قام بها في إطار عدة عقود مبرمة مع شركة سكانسكا في إطار المخطط العام. ورغم أن شركة سكانسكا رفضت ادعاءات المتعاقد معها من الباطن جملة وتفصيلاً، فإنها ادعت أن المسؤولية عن تسديد أي مبالغ إضافية للمتعاقد معها من الباطن، إن ثبتت، ينبغي أن تتوَلَّى إلى الأمم المتحدة. وطعنت الأمم المتحدة في ادعاء شركة سكانسكا بموجب العقود ذات الصلة، وهذه المنازعة معروضة حالياً على هيئة تحكيم على نحو ما تمليه أحكام تلك العقود.
- 6 - وكان مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر يتألف من عدة مشاريع فرعية. وقام المتعاقد من الباطن مع شركة سكانسكا لإنجاز الأعمال الكهربائية، الذي هو طرف في قضية التحكيم بين شركة سكانسكا والأمم المتحدة، بتنفيذ أشغال متعلقة ببعض المشاريع الفرعية، لا بجمعها. وقد أُبرم لكل مشروع من المشاريع الفرعية اتفاق خاص لإدارة التشييد بين الأمم المتحدة وشركة سكانسكا. وفي محاولة لتيسير عملية التحكيم، قررت الهيئة تقسيم الدعوى إلى ثلاث مراحل متتالية منفصلة، على النحو التالي: (أ) المشروع الفرعي للأمانة العامة؛ (ب) المشروع الفرعي لمبنى المؤتمرات؛ (ج) مشاريع فرعية مختلفة للبنى التحتية الأخرى (مثل نظام الإنذار بالحرارة وشبكة توزيع الطاقة في الطوابق السفلية). وكما ورد في التقرير المرحلي الثامن عشر، أصدرت هيئة التحكيم قراراً نهائياً بشأن المرحلة الأولى في حزيران/يونيه 2020، أسفر عن دفع الأمم المتحدة مبلغاً صافياً إلى شركة سكانسكا وتسديد المدفوعات المحترقة للمتعاقد من الباطن، بما مجموعه 3 607 800 دولار.

7 - واستنادا إلى قرار وحيثيات هيئة التحكيم فيما يتعلق بالمرحلة الأولى، عمل مكتب الشؤون القانونية، بالتشاور مع محام خارجي، على تنقيح النهج الذي تتبعه المنظمة حيال المرحلة الثانية الجارية. ويشمل هذا النهج المنفّح الاستعانة بشهود للإدلاء بإفادات وقائعية وخبراء مهنيين في مجال المحاسبة الجنائية، وذلك ليحضوا، بشكل مباشر ومفصل لكل بند على حدة، ادعاءات مقال الأعمال الكهربائية المتعاقد من الباطن من شركة سكانسكا، فضلا عن تقديم دفع عالية المستوى ومستندة إلى المبادئ لدحض ادعاءات شركة سكانسكا ومقال الأعمال الكهربائية المتعاقد معها.

8 - وقد عُقدت جلسة استماع بشأن الأسس الموضوعية للمرحلة الثانية من القضية في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وفي جلسة الاستماع، قدمت الأمم المتحدة عرضا شفويا فيما يتعلق بالحجج القانونية المؤيدة لموقف المنظمة في التحكيم، وأجرت استجوابا مباشرا للشهود الخبراء واستجوبت الشهود الذين قدمهم الطرفان الأخران في التحكيم. ومن المتوقع أن تصدر هيئة التحكيم قرارا بشأن المرحلة الثانية من القضية في الربع الثالث أو الأخير من عام 2023. ومن الصعب تقدير النفقات المطلوبة لتغطية أتعاب المحامين ونفقات التحكيم في الوقت الحاضر، وإن لم يكن من المتوقع أن تتجاوز مبلغ 225 000 دولار للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، يمؤل من تصفية الالتزامات المحتفظ بها ريثما يتم البت في جميع الإجراءات القانونية.

ثالثا - تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات

9 - لا تزال توصيتان لمجلس مراجعي الحسابات متبقيتين. وهاتان التوصيتان ما زالتا قيد التنفيذ، في انتظار نتيجة قضية التحكيم الجارية المذكورة في الفرع ثانيا من هذا التقرير، واستكمال مشروع الارتقاء بمرافق مقر الأمم المتحدة إلى مستوى استيفاء معايير قانون الولايات المتحدة للأمريكيين ذوي الإعاقة لعام 2010 فيما يتعلق بالتصميم الميسر للوصول. وترد في الجدول 1 معلومات مستكملة في هذا الصدد.

الجدول 1

حالة تنفيذ التوصيتين المتبقيتين حتى 30 حزيران/يونيه 2023

<p>أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بالإبلاغ عن كامل مبلغ أي وفورات تنشأ عن إغلاق العقود والأخذ بأليات حوكمة مناسبة لتحديد الطريقة التي يمكن بها استخدام هذه الوفورات، بما في ذلك النظر تحديدا في إعادة الوفورات إلى الدول الأعضاء.</p>	<p>لا تزال إحدى قضيتي التحكيم جارية، على النحو المبين في الفرع ثانيا من هذا التقرير. ولا يمكن تحديد الرصيد النهائي غير المستخدم للمشروع إلا بعد الانتهاء من إجراءات التحكيم وتسوية جميع الالتزامات.</p>
---	---

أوصى المجلس بأن تدرس الإدارة متطلبات أنجز النطاق الكامل لبرنامج تيسير
 معايير قانون الولايات المتحدة للأمريكيين الوصول الذي يستغرق ثلاث سنوات
 ذوي الإعاقة لعام 2010 فيما يتعلق في عام 2023، على النحو المبغ
 بالتصميم الميسر للوصول وأن تتخذ عنه في إطار الباب 29 بء، إدارة
 تدريجياً الخطوات اللازمة نحو الامتثال الدعم العملياتي، والباب 33، التشييد
 لتلك المعايير بهدف كفالة إمكانية والتعديلات والتحسينات وأعمال
 الوصول لجميع الأفراد ذوي الإعاقة. الصيانة الرئيسية، من الميزانية
 البرنامجية المقترحة لعام 2023.

رابعاً - الحالة المالية

10 - يبلغ التمويل الاجمالي المعتمد لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر 2 150,4 مليون دولار، ويشمل الاعتمادات المرصودة لنطاق المشروع الأصلي، وقدرها 1 876,7 مليون دولار، والهبات البالغة قيمتها 14,3 مليون دولار، ومجموع إيرادات الفوائد واحتياطي رأس المال المتداول، وقدره 159,4 مليون دولار، والمبلغ المخصص لتمويل تعزيز النظم الأمنية، وقدره 100,0 مليون دولار.

11 - وكما ورد في التقارير السابقة، تم الالتزام بالكامل بجميع مبالغ التمويل التي تمت الموافقة عليها، وقدرها 2 150,4 مليون دولار. وقد أُغلقت جميع العقود وسُدَّ جميع المدفوعات، باستثناء الفواتير المتصلة بقضيتي التحكيم اللتين يجري النظر فيهما وما يرتبط بذلك من رسوم قانونية. ويرد في الجدول 2 موجز لحالة النفقات والاحتياجات المتبقية في الوقت الراهن.

الجدول 2

نفقات مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر واحتياجاته حتى الإنجاز، في 30 حزيران/يونيه 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الوصف	الإنفاق	الاحتياجات المتبقية
	منذ بدء المشروع حتى حزيران/يونيه 2023	من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر 2023
نفقات مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر	2 270 867,8	-
الوفورات الناشئة عن إلغاء التزامات	(234 559,1)	(225,0)
النفقات القانونية لقضيتي التحكيم	10 483,5	225,0
منح المدفوعات للبائعين وتسويات المدفوعات المحتجرة المترتبة على إجراءات التحكيم التي اختتمت	3 607,8	-
المجموع الفرعي	2 050 400,0	-
مشروع تعزيز النظم الأمنية	100 000,0	-
مجموع نفقات مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر	2 150 400,0	-

12 - بلغ مجموع النفقات القانونية المتركمة المتعلقة بقضيتي التحكيم حتى الآن ما قدره 10 483 500 دولار. وبناء على تقديرات مكتب الشؤون القانونية، يجب رصد مبلغ إضافي قدره 225 000 دولار للفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر 2023، يمُول من تصفية الالتزامات المحتفظ بها ريثما يتم البت في جميع الإجراءات القانونية، ليصل بذلك مجموع مصاريف النفقات القانونية المقدره بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر 2023 إلى مبلغ 10 708 500 دولار.

13 - ولا يمكن تحديد الرصيد النهائي غير المستخدم للمشروع إلا بعد الانتهاء من إجراءات التحكيم المتبقية وتسوية جميع الالتزامات. وحينئذ، سيقدم الأمين العام تقريراً عن الرصيد النهائي، وسيعرض مقترحات لكي توافق عليها الجمعية العامة فيما يتعلق بإعادة الرصيد المتبقي النهائي إلى الدول الأعضاء.

14 - ولم تتغير الاحتياجات الموحدة النهائية للمخطط العام لتجديد مباني المقر البالغ قدرها 2 305,1 ملايين دولار، أو 2 309,3 ملايين دولار إذا أخذ الجزء الممول من حساب دعم عمليات حفظ السلام في الحسبان. وترد تفاصيل ذلك في الجدول 3 من التقرير المرحلي السنوي العشرين عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/77/299).

15 - وقد تم استكمال البيانات المالية المتعلقة بنفقات الفترة المالية 2022 وتوحيدها ووضعها في صيغتها النهائية في آذار/مارس 2023، باتباع أساليب الإبلاغ المالي المعمول بها، امتثالاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وسيتوقف الإغلاق المالي لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر على نتيجة قضية التحكيم المتبقية.

خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

16 - يُطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علماً بهذا التقرير.